الأمم المتحدة

S/2012/739



مجلس الأمن

Distr.: General
4 October 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من كادريه ديزيريه ويدراوغو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يطلب فيها تفويضا من مجلس الأمن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة في مالي في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون



12-53096 (A) 051012 051012

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

أود في البداية أن أهنئكم وأشيد بكم على مبادرة الأمم المتحدة لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عقد بنجاح في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وعلى قراركم تعيين ممثل خاص لمنطقة الساحل.

إن الرأي الذي انبثق بالإجماع عن الاجتماع بشأن الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بإجراءات عاجلة وفورية لإنهاء التمرد، وكذلك الأنشطة الإرهابية والإجرامية في شمال مالي، يلزمني أيضا أن أتوجه إليكم مرة أخرى بشأن مسألة الطلب الذي تقدمت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأقره الاتحاد الأفريقي، لأن يأذن مجلس الأمن بنشر قوة استقرار تابعة للجماعة في مالي في إطار ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

قد تودون أن تعرفوا أن الجماعة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢) كثفت جهودها التحضيرية على الصعد السياسية والدبلوماسية والعسكرية، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وسائر الشركاء بهدف تلبية متطلبات مجلس الأمن لإنشاء ولاية، على النحو المبين في الفقرة ١٨ من ذلك القرار.

وفي رسالتي المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغتكم عن التقدم الذي أحرزته الجماعة في تحقيق الاستقرار في المرحلة الانتقالية في مالي، بما في ذلك تسهيل عودة الرئيس المؤقت تراوري ديونكوندا، إلى مالي في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، فضلا عن الجهود التي بذلت لوضع وتنفيذ خارطة الطريق التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة توحيد البلد واستعادة النظام الدستوري الكامل بإجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة وذات مصداقية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وأبلغتكم أيضا بنتائج أعمال بعثات التقييمات التقنية التابعة للجماعة التي أوفدت إلى مالي، والتي شارك فيها فعليا خبراء عسكريون وسياسيون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكان الهدف هو صقل مفهوم النشر المزمع لقوة تحقيق الاستقرار وطرائقه ووسائله.

وكما قد يكون بلغ علمكم، فقد وجهت حكومة مالي طلبين رسميين إلى الجماعة في ١ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للحصول على مساعدة عسكرية لإنهاء الأزمة في شمال البلد.

وفي الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مالي، وانسجاما مع سياسة الجماعة، وستظل الاستراتيجية في مالي تعطي الأولوية لجهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للتمرد وتكثيف تلك الجهود، والقيام في الوقت نفسه بعملية نشر في ثلاث مراحل لتحقيق الأهداف التالية:

المرحلة الأولى: إنشاء مركز تنسيق بالقرب من باماكو لضمان أمن أفراد البعثة فضلا عن الأصول اللوجستية وأصول الاتصالات وغيرها

المرحلة الثانية: مساعدة الحكومة على إعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع في مالي وإعادة تنظيمها

المرحلة الثالثة: مساعدة الحكومة على استعادة وحدة أراضي مالي بالعمل على بسط سلطة الدولة في الشمال، ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية، والاستجابة للآثار الإنسانية للأزمة

بناء على ذلك، فإن الغرض الرئيسي من هذه الرسالة هو التماس تعاونكم في تأمين عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمواصلة النظر في طلب الجماعة إصدار قرار يأذن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب ولاية ينص عليها الفصل السابع من الميثاق.

وحالما تمنح الولاية، فإن الجماعة على استعداد لنشر الوحدات الأولى من قوة تحقيق الاستقرار، للاضطلاع بمهام في إطار المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجية النشر، والقيام في الوقت ذاته بصقل طرائق النشر ووسائله للمرحلة الثالثة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين.

إنني أتوقع أن يؤدي الطلب الرسمي الذي تقدمت به مالي إلى الجماعة للحصول على مساعدة عاملا في إزالة عقبة رئيسية تعترض الجهود الرامية إلى تأمين ولاية مجلس الأمن. وهناك أيضا ما يدفعني إلى الاعتقاد، في ضوء المداولات التي جرت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، بأن المجتمع الدولي بكامله مجمع على اعتبار الأزمة في شمال مالي تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، يجب ألا تترك هذه الأزمة تزداد تفاقما. إن مالي تمثل اليوم مدخلا مناسبا لمعالجة عدد لا يحصى من التحديات التي تواجه منطقة الساحل، وستكون الطريقة التي يتعاون من خلالها أطراف المجتمع الدولي لحل هذه الأزمة المزدوجة نموذجا لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة الجديدة بالثناء في منطقة الساحل.

(توقيع) كادريه ديزيريه **ويدراوغو**

رئيس المفوضية